مجتمع

الأردن: جدل حقوقي حول قانون المخدرات

شهدت جلسة تشاورية لمنتدى قطاع العدالة في منظمة النهضة العربية، يوم الأحد، جدلاً حول تعديلات قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الذي أقره مجلس النواب الأردني الأربعاء الماضي، وخصوصاً الجزئية المتعلقة بعدم تسجيل سابقة تجريم المتعاطي لأول مرة، إذ مال كثيرون إلى اعتبار مستخدم المخدرات ضحية. وخلال الجلسة، طالب ذوو الخلفيات الأمنية والقضائية بتغليظ العقوبات في قضايا المخدرات، معارضين عدم تسجيل السابقة الأولى. في المقابل، طالب آخرون بتجنب المنظور العقابي للمتعاطي وتشجيعه على العلاج. (العربي الجديد)

بريطانيا: شهادة تطعيم لدخول النوادي الليلية

تعتزم الحكومة البريطانية إلزام مرتادي الملاهي الليلية والتجمعات الكبيرة بإبراز ما يثبت حصولهم على التطعيم ضد فيروس كورونا، بدءاً من الشهر المقبل. وأعلن وزير اللقاحات نديم زهاوي، الأحد، أن المسؤولين يبحثون بمسألة البدء في هذه الإجراءات في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول، وهو الوقت الذي سيكون فيه السكان فوق سن الثامنة عشرة قد حصلوا جميعاً على جرعتي اللقاح ضد كوفيد-19. وأوضح زهاوي لشبكة «سكاي نيوز» أنّ هذا التدبير هو الإجراء «الصحيح» لكي يظل الاقتصاد مفتوحاً. (أسوشييتد برس)

أدفأ شتاء في نيوزيلندا

كشف علماء أن فصل الشتاء الذي انتهى في أغسطس/ آب في نيوزيلندا اعتبر الأكثر دفئاً على الإطلاق، بسبب تغيّر المناخ الذي جعل درجات الحرارة تسجل معدلات أعلى من السابق.

وبلغ متوسط درجة الحرارة خلال أشهر الشتاء الثلاثة 9,8 درجات مئوية (50 فهرنهايت)، وفق أرقام المعهد الوطني النيوزيلندي لأبحاث المياه والغلاف الجوي. ويعد المتوسط الجديد لدرجة الحرارة أعلى بمعدل 1,3 درجة عن المتوسط على المدى الطويل، وأعلى بـ 0,2 درجة عن المتوسط الذي سجل العام الماضي. ويرصد العلماء درجات الحرارة منذ عام 1909، لكنهم لاحظوا أن غالبية الشتاءات الدافئة سجلت في الأعوام الأخيرة.

وقالت عالمة الأرصاد الجوية في المعهد الوطني النيوزيلندي لأبحاث المياه والغلاف الجوي، نافا فيدايف: «شهد العام الحالي هبوب رياح دافئة أكثر من المعتاد من الشمال، كما ارتفعت درجات حرارة مياه البحر». وأوضحت أن هذا الاتجاه المتزايد إلى الدفء يمكن تعقبه من خلال تركيز غاز ثاني أوكسيد الكربون الذي ارتفع في نيوزيلندا من 230 جزءاً في المليون قبل خمسين عاماً إلى نحو 412 جزءاً في المليون حالياً. وأضافت أن «تساقط الثلوج على المناطق الأقل ارتفاعاً كان أقل من المتوسط بكثير في الشتاء الأخير، وحل المطر بدلاً منه في أوقات كثيرة، ما قد يقلل من منسوب مياه الأنهر في وقت لاحق من العام الحالي نتيجة انخفاض ذوبان الثلوج. وربما أثر ذلك على ري الحقول».

(أسوشييتد برس)

(سانكا فيداناغاما/ Getty)

شرطة السويد في حاجة إلى عديد

ناصر السهلي

تواجه السويد صعوبة في استقطاب نحو 10 آلاف شرطي إضافي لمواجهة تحديات متزايدة في البلاد مع زيادة ملحوظة في الأعمال الإجرامية العنيفة في السنوات الأخيرة. وقد وضعت حكومة استوكهولم هدفاً قبل وقت قصير يقضي بتجنيد ذلك الرقم الكبير بحلول عام 2024، ولكنّه هدف يصطدم بالواقع الذي يصفه خبراء محليون بأنّه صعب التحقيق.

على الرغم من توفير الموارد والجهود، فإنّ آلاف المتقدّمين إلى امتحانات القبول في كليات الشرطة يفشلون فيه. وفي حين تلجأ الحكومة إلى تسهيلات لتوظيف آلاف في سلك الشرطة من بينهم أشخاص مدنيون لم يتلقوا دراسة في الأكاديميات، بسبب الحاجة الماسة إلى دعم أعمال الشرطة الميدانية، فإنّ جهاز الشرطة يرغب في أن يكون 70 في المائة من موظفيه خرّيجي كلياته. وتشير الأرقام الرسمية في شرطة السويد إلى أنّ فصول التعليم الأخيرة شهدت انخفاضاً في عدد الملتحقين بها بنسبة 40 في المائة، ما يعني أماكن شاغرة لم يتمكّن حتى أبناء المهاجرين من تلبية شروطها. وينتقد خبراء جامعيون في مجال الأمن الاجتماعي في جامعة استوكهولم تعقيدات شروط الالتحاق بالشرطة، إذ من شأن ذلك أن يصعّب تأمين مزيد من العناصر لجهاز اضطر في السنوات الأخيرة إلى مواجهة عشرات جرائم القتل بالسلاحَين الناري والأبيض، وتفجيرات تطاول مدناً كبرى في البلاد.

وتُبيّن تقارير للشرطة صادرة في نهاية أغسطس/ آب الماضي أنّ الأشخاص المتحدرين من أصول أجنبية يواجهون صعوبة أكبر في اجتياز تلك الاختبارات، مقارنة بالأشخاص من أصول سويدية. وعلى الرغم من مساعي الجهاز الأمني السويدي إلى زيادة التنوّع في داخله، فإنّ نسبة 6,5 في المائة من عناصر الشرطة السويدية هم من أصول مهاجرة/لاجئة، مع العلم أنّ هؤلاء يشكلون نسبة معتبرة في المجتمع السويدي، خصوصاً في العاصمة استوكهولم التي تضمّ نحو 20 في المائة من السكان من أصول أجنبية، عدا عن ضواحي مدن الجنوب مثل مالمو وغوتنبرغ اللتَين تعانيان كذلك من نقص في أعداد عناصر الشرطة. وبالنسبة إلى مدير قسم في الموارد البشرية في الجهاز الأمني، ماكس لوتمان، فإنّه «من المهم أن تمثّل الشرطة المجتمع الذي نعمل فيه»، في إشارة إلى رغبتهم في أن يعكس الحضور الأمني الخلفية العرقية لسكان المناطق حيث تعمل الدوريات وتقوم المراكز. وتشير التقارير الرسمية الصادرة عن إدارة الشرطة في استوكهولم إلى أنّ 20 في المائة من المتقدّمين إلى اختبارات القبول في السنوات الماضية كانوا من أصول أجنبية، فيما لم تنجح إلا نسبة ضئيلة منهم في اجتيازها واستيفاء المتطلبات الصارمة. وقد سجّلت مراكز الاختبارات في عام 2020، بحسب أرقام الشرطة نفسها، تقدّم 2896 شخصاً من أصل سويدي و587 من أصول أجنبية، وقُبل من الفئة الأولى 548 شخصاً (19 في المائة) ممّن اجتازوا الاختبارات فيما لم يجتزها من الفئة الثانية إلا 51 شخصاً (تسعة في المائة)، وهو ما يعطي صورة عن معدلات السنوات السابقة التي تفيد الأرقام بأنّها تدور حولها.

وبحسب التلفزيون السويدي فإنّ ما يركّز عليه الاختبار الأوّل الخاص بالقبول في الشرطة يشمل التفكير المنطقي والسمات الشخصية وصحة المتقدّم. وبينما يُقبل شخص واحد من بين كلّ خمسة متقدّمين من أصول سويدية لينتقل إلى الاختبارات التالية، فإنّ واحداً من بين كلّ عشرة من أصول أجنبية يجتازها. ومن التفسيرات التي يقدّمها خبراء سويديون فإنّ اللغة تؤدّي دوراً كبيراً هنا. فإذا لم تكن السويدية هي اللغة الأم، فذلك يصعّب على الشبان والشابات من أصل أجنبي تجاوز الاختبارات، على الرغم من أنّ جهاز الشرطة يتحفّظ على اعتبار عامل اللغة أحد أسباب الرسوب.

بالنسبة إلى الباحث في مجال علم نفس العمل في جامعة استوكهولم، أندرس شوبيرغ، وهو خبير سابق في الشرطة، فإنّ اللغة تؤدّي دوراً، ويقترح لتجاوز تلك العقبة «إدخال المهارات اللغوية الأخرى مثل الإنكليزية، بالإضافة إلى السويدية، كمعيار تقييم إضافي في الاختبارات، إذا كان جهاز الشرطة يرغب فعلاً في تحقيق التنوّع العرقي في صفوفه». ويفرّق هذا الخبير بين «الرغبة السياسية في التنوّع وعملية تطبيقه كنموذج في العمل». ففي السويد ككلّ التي تضم ملايين من المتحدرين من أصول أجنبية، لا يتجاوز عدد ضباط شرطتها من تلك الأصول 1200 شخص.

مقترحات جديدة

تحاول الشرطة السويدية ابتداءً من الشهر الجاري تجربة بعض المقترحات التي تلقّتها من الخبراء، بعدما جعلت الالتحاق مفتوحاً طيلة أشهر العام بدلاً من حصره في الشهر الرابع من كلّ سنة. ويحاول مختصون في الشؤون الاجتماعية في مجتمعات الهجرة تغيير النظرة النمطية السلبية حول التحاق شبابها بسلك الشرطة.

تحقيق

لقاحات السجون

موجة كورونا تُهدّد المعتقلين في مصر

حتى اليوم، تبدو الإجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية لحماية السجناء من تفشي كورونا قاسية، إذ لم يتم تلقيحهم ضد الفيروس وإن كثرت الوعود

خارج مستشفى سجن النساء بالقناطر (خالد دسوقي/ فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مع إعلان السلطات المصرية في نهاية أغسطس/ آب الماضي ظهور إصابات بالمتحور الهندي «دلتا» من فيروس كورونا الجديد، منذ يوليو/ تموز الماضي، وتفشي الموجة الرابعة من وباء كورونا في البلاد، تجددت المطالبات بالنظر في أوضاع السجون والسجناء، وإنقاذ الآلاف من عدوى جماعية قد تؤدي إلى كارثة.

ورفع سجناء سياسيون سابقون وأسر وأهالي سجناء حاليين خمسة مطالب رئيسية للتعامل مع السجون والمساجين، في ظل تراخي النظام في تلقيح السجناء على الرغم من وعوده بذلك، بالإضافة إلى اكتظاظ السجون وظروف الاعتقال غير الإنسانية في مختلف مقار الاحتجاز الرسمية. وتشمل المطالب «الإفراج عن كل السجناء فوق عمر 60 عاماً، والإفراج عن كل من قضى نصف مدته، والإفراج عن كل السجناء في الجرائم غير الخطيرة مثل المخالفات والغرامات، والإفراج عن المحبوسين احتياطياً الذين تخطوا 6 أشهر من دون إحالات للمحاكمات، والإفراج عن كل من تخطى مدة الحبس الاحتياطي المقررة قانوناً عامين كاملين من دون إخلاء سبيله أو إحالته للمحاكمة». وبحسب قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والتي تعرف بـ «قواعد نيلسون مانديلا» فإنه «ينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع، وينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً ومن دون تمييز على أساس وضعهم القانوني».

وتنص المادة 18 من الدستور المصري الصادر عام 2014 على أنه «لكل مواطن الحق في الصحة والرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة». كما تنص المادة 55 من الدستور على أنّ «كلّ من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانياً وصحياً...». كما تنص المادة 56 على أن «السجن دار إصلاح وتأهيل. تخضع السجون للإشراف القضائي ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان، أو يعرض صحته للخطر». ووفرت بعض الدول اللقاح للسجناء بالفعل في المنطقة العربية وفي أفريقيا، مثل المغرب التي نظمت حملة للتطعيم داخل السجون وأماكن الاحتجاز، استهدفت من تخطوا الستين عاماً. وبحلول مارس/ آذار 2021، تمّ تطعيم 77 في المائة من الفئة المستهدفة داخل السجون. وكذلك أعلنت دول، منها الكويت والبحرين، عن بدء حملات للتطعيم داخل السجون وأماكن الاحتجاز. كذلك وضعت جنوب أفريقيا السجناء في المرحلة الثانية من حملة التطعيم ضد فيروس كورونا.

وسبق للحكومة المصرية اتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي كورونا، شملت تعطيل حق السجناء والمحتجزين في الزيارة الدورية لذويهم مدة تجاوزت الثلاثة أشهر كاملة من دون توفير أي وسائل أخرى للتواصل، الأمر الذي أثر على صحتهم النفسية تأثيراً سلبياً مضاعفاً لما يعانيه الأفراد خارج السجون، فضلاً عن حرمانهم من احتياجاتهم التي توفرها الزيارة من الغذاء والأدوية. وعندما سمح بعودة الزيارة في أغسطس/ آب 2020 جاءت بشروط جديدة تطول فيها الفترة الزمنية بين الزيارة والأخرى. كذلك تعذّر حضور العديد من المسجونين احتياطياً أمام النيابة واستمر حبسهم بالمخالفة للمدة القانونية المحدّدة للحبس الاحتياطي وقانونيته.

وفقاً لـ«خارطة طريق منظمة الصحة العالمية لتحديد أولوية توفير اللقاح في سياق الإمدادات المحدودة» المنشورة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فإن السجناء والمحبوسين احتياطياً يقعون ضمن المجموعات الأكثر عرضة لاكتساب العدوى ونقلها، وذلك لوجودهم في أماكن مزدحمة ومغلقة يصعب فيها مراعاة التباعد الجسدي. ويبلغ عدد السجون الجديدة التي صدر قرار بإنشائها بعد ثورة يناير/ كانون الثاني 2011 وحتى اليوم، أي في خلال 10 سنوات، 35 سجناً تضاف إلى 43 سجناً رئيسياً كانت تعمل قبل ثورة يناير، ليصبح عدد السجون الأساسية نحو 78 سجناً. وتقدر الشبكة العربية للأبحاث والنشر عدد السجناء والمحبوسين احتياطياً والمحتجزين في مصر حتى بداية مارس/ آذار 2021 بنحو 120 ألف سجين، بينهم نحو 65 ألف سجين ومحبوس سياسي، ونحو 54 ألف سجين ومحبوس جنائي، ونحو ألف محتجز لم تتوصل الشبكة لمعرفة أسباب احتجازهم. ومن ضمن السجناء والمحتجزين بلغ عدد السجناء المحكوم عليهم إجمالاً نحو 82 ألف سجين، وعدد المحبوسين احتياطياً نحو 37 ألفاً. وكانت وزيرة الصحة المصرية هالة زايد قد وعدت خلال مداخلة تلفزيونية «بإتاحة اللقاحات للفئات الموجودة في أماكن مغلقة مثل دور رعاية المسنين والسجون». إلا أن وزارة الداخلية ومصلحة السجون التابعة لها وحتى وقت توجيه الإنذار لم تعلنا البدء بتطعيم السجناء والمحبوسين احتياطياً أو أعداد الإصابات ونسب الشفاء والوفاة بسبب فيروس كورونا داخل السجون وأماكن الاحتجاز. ووعدت الحكومة بتطعيم السجناء خلال اجتماع مجلس الوزراء في 17 مايو/ أيار الماضي. وقد أبلغت زايد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي عن الاحتياطي من الأوكسجين الذي يحتاج إليه مرضى كورونا، والأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، وضرورة البدء بتطعيم جميع السجناء باللقاحات المضادة لكورونا، والاتفاق مع رئيس اتحاد الصناعات المصرية على تخصيص عدد من المراكز لتكون مقرات تقدم من خلالها خدمة تطعيم العاملين بكافة المجمعات الصناعية وفق خطة محددة، موضحة في الوقت نفسه أنه سيتم تمركز سيارات بالقرب من أماكن صرف المعاشات (الرواتب) بهدف التطعيم. ولم يتطرق البيان الصادر عن مجلس الوزراء بشأن هذا الاجتماع إلى أي معلومات إضافية عن خطة تطعيم السجناء، كما لم تطبق حتى كتابة هذه السطور على الرغم من أن وزيرة الصحة المصرية هالة زايد أكدت وجود «دلتا» في البلاد، لافتة إلى أنه ليس أصعب ولكنه سريع الانتشار، وأن أعداد المصابين بكورونا قد ارتفعت خلال الموجة الرابعة في مصر، وسيشهد النصف الثاني من شهر سبتمبر/ أيلول المقبل ارتفاعاً في أعداد إصابات كورونا بشكل كبير، وهو توقيت ذروة الموجة الرابعة للفيروس ليس في مصر فقط، وإنما في جميع البلدان المجاورة.

> للسجناء الحق في مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع

تحذير منظمة الصحة

في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حذرت منظمة الصحة العالمية، في خريطتها الخاصة بأولوية توفير اللقاح المضاد لفيروس كورونا في سياق الإمدادات المحدودة، من أن السجناء والمحبوسين احتياطيا يقعون ضمن المجموعات الأكثر عرضة لاكتساب العدوى بالفيروس ونقلها، وذلك لوجودهم في أماكن مزدحمة ومغلقة يصعب فيها مراعاة التباعد الجسدي.

أكاديميا

المهنيون أبناء الجواري

زهير هواري

يُصنف التعليم المهني بالقياس إلى التعليم الأكاديمي بـ«ابن الجارية»، الذي لا تقيم له الوزارات المعنية الاعتبارات اللازمة التي يستحقها، علماً أن الدول الأكثر تقدماً منذ عصور الثورات الصناعية والتكنولوجية والنانو تكنولوجية، وصولاً إلى تجربة النمور الآسيوية، وضعت هذا التعليم في موقع الأولوية لديها، باعتباره العمود الفقري للنهضة الصناعية على مختلف مستوياتها بما فيها الزراعة. فقد ولّى منذ عقود وقرون الزمن الذي كانت المهارات تكتسب بالخبرة، وليس بالعلم في المعاهد والكليات المتخصصة.

ذاق التعليم المهني مرارة مضاعفة خلال أزمة وباء كورونا والحجر وتعطل العام الدراسي، بالنظر إلى الخصائص التي يمتاز بها، إذ لم يعد معها التعليم هنا تعليماً مدرسياً أو صفياً منذ عقود. فقد بات جزء رئيسي من المنهاج يعتمد على العمل المعملي أو المؤسساتي بالأصح. فطالبة قسم التربية لا يمكن لها أن تتخرج من دون ممارسة صفية في المدارس، والممرضة مثلاً تحتل زياراتها وساعات متابعتها في المستشفيات والمراكز الصحية حيزاً رئيسياً من علاماتها النهائية، وكذلك المتخصصون في التكنولوجيا الصناعية والتغذية والفندقية والزراعة والبيطرة والنجارة و... قس على ذلك. وهو أسلوب في التعليم المزدوج الصفي والحقلي أو الميداني على حد سواء. هذا قبل إنجاز الشهادة المهنية المتوسطة أو الثانوية أو العالية. بالطبع يعتبر مقتل للتعليم المهني الاعتماد على دروس يتم حفظها من دون الدخول إلى المشغل الخاص أو الميدان المباشر، لتحصيل وممارسة ترجمة المعرفة الدقيقة في ميدان الاختصاص. ولا شك أن كل قطاعات الانتاج تقريباً قد توقفت عن العمل خلال الجائحة، وما تبقى منها في ميدان الإنتاج خضعت عملية ارتيادها والمتابعة فيها لشروط قاسية، هذا إذا افترضنا عدم حظر التجوّل وتوافر وسائل المواصلات والمواكبة من جانب أساتذة المادة لطلابهم.

يشكو أساتذة مواد تعليمية مهنية على درجة بالغة من الأهمية من تراجع اهتمام طلابهم في التعلم عن بُعد. وعندما فرضت المدارس في الأسابيع الأخيرة من العام الدراسي الحضور، ظهر وكأنهم قادمون من كوكب آخر، ما يدلل على نقص حاد في استيعاب المواد التي جرى بثها على الفضاء السيبراني.

يجب أن نعطف ذلك كله على ما شهده العام السابق من تقطع وانقطاع دراسي، ما يعني أن المهارات الصفية والعملية، التي يجب على الطالب أن يتمتع بها تمهيداً لترفيعه إلى صفوف أعلى، كانت غير متحققة بالأصل. وعند الدخول إلى الامتحانات، وجد الطلاب أنفسهم في غربة عن المواد التي شرحها أساتذتهم ولم يستوعبوها. وهكذا ذهبت جهود الأخيرين أدراج الرياح.

(باحث وأكاديمي)

تنظيم الصحة يحتم «الهروب» من الإنترنت

الإنترنت لعرقل الأداء التنظيمي للصحة (Getty)

بات تنظيم «الانجراف الرقمي» أمراً ملحاً لأي شخص اليوم، خصوصاً أن الاتصال المستمر «غير المنتج» غالباً لهذا الشخص والمرتبط تحديداً بمحاولته هدر الوقت أو الاستراحة، أصبح يعرقل الأداء التنظيمي لصحته.

ينقل تقرير لموقع «سايكولوجي توداي» عن خبراء قولهم إن «تعلم الشخص كيفية تنظيم وقته في العالم الرقمي يشكل وسيلة لاستمتاعه بالوقت في العالم الحقيقي، ما يعني أنه يجب أن يعطي الإذن لنفسه بالتوقف خلال انتقاله من استخدام الإنترنت بقصد محدد لمدة ثلاث ساعات، ويتفادى الاستمرار في تصفح عروض رحلات السفر، أو النظر في صور عائلية أو شخص عرفه بالكاد قبل سنوات».

ويشبّه هؤلاء واقع تخبط الناس في مشكلة كثرة الساعات على الكومبيوتر في حياتهم «بابطال أفلام رعب يجب أن يتحرروا». علماً أن اختبارات أجرتها أخيراً شركات كبيرة، مثل «أتوس» في فرنسا و«فولكسفاغن» في ألمانيا، أظهرت تعلّق الموظفين بسرعة الاتصال الاحترافي، من خلال فتحهم نسبة 70 في المائة من رسائل البريد الإلكتروني المكتبية خلال ست ثوانٍ فقط.

والملافت أن شركات مثل «كانون» و«انتل» و«ديلويت توش» و«يو إس سيلولير» اعتمدت أياماً لعدم إرسال بريد إلكتروني، رغم أن موظفين كُثراً يعتبرون «البريد الإلكتروني ذراعهم اليمنى». ونتج عن ذلك بدء موظفين في الخروج من مكاتبهم للتحدث مع آخرين وجهاً لوجه في أقسام مختلفة، وتوقف بعضهم عند المكاتب لإلقاء التحية، ومناقشة خطط مهنية وحتى عائلية.

ويوصي بعض الخبراء باعتماد الشخص استراتيجية استباقية في شأن الحد من الوقت على الإنترنت، حتى يستطيع قضاء وقت في أمور أكثر أهمية بالنسبة إليه.

وبين الاستراتيجيات الناجحة للحدّ من الاستخدام الرقمي فرض «فترات تعتيم» على الأطفال لا تسمح بوصولهم إلى أي تقنية رقمية، وترك الهواتف عن قصد في الغرف لدى تناول وجبات الفطور والعشاء، وحظرها في غرف النوم، علماً أن دراسات لاحقت أن بدء اليوم وإنهاءه بوجود جهاز في مكان الاسترخاء يزيدان معدل ضربات القلب «لذا من الأفضل عدم تفكير الشخص خلال الفترتين في ما يريده الآخرون منه، بل ما يريده من نفسه وحياته». والهدف من ترك الهاتف الخليوي بعيداً هو عدم رؤية التنبيهات أو الإخطارات أو سماعها.

وبين الاستراتيجيات المفيدة أيضاً إنشاء وتخطيط أحداث مميزة خالية من الهاتف مع العائلة والأصدقاء، ما يعني «الهروب» من الإنترنت.

(كمال حنا)

انتخابات المغرب فرصة عمل للشباب

الرباط ـ **عادل نجدي**

«لا يهمّني الحزب أو الانتخابات بقدر ما ساجنيه نهاية كل يوم» يقول الثلاثيني عدنان الرامي لـ «العربي الجديد»، في إشارة إلى عمله في مواسم الانتخابات. يضيف: «إذا كانت الحملة الانتخابية بالنسبة للأحزاب السياسية المتنافسة فرصة لترويج برنامجها السياسي واستمالة الناخبين، فإن العمل فيها يعتبر فرصة مؤاتية لجني بعض المال الذي يعينني في حياتي». أختار الرامي العمل في الحملة الانتخابية في إطار انتخابات المجالس الجماعية (البلدية والقروية) التي تُجرى يوم غد الأربعاء، لمرشح حزب «الأصالة والمعاصرة» بدائرة سلا المدينة محمد النجار. يقول إنه بعدما فقد عمله من جراء تداعيات تفشي فيروس كورونا الجديد في البلاد، اضطر إلى الالتحاق بالحملة، وتولى تعليق الملصقات وتوزيع المطويات والمشاركة في المسيرات الانتخابية للتعريف بالمرشح وبرنامجه الانتخابي وترديد الشعارات.

يتخذ الرامي ونحو عشرين شاباً آخرين من أحد المقاهي في حي اشماعو في مدينة سلا (القريبة من العاصمة الرباط) منصة للانطلاق في العمل الدعائي لمرشح حزب «الأصالة والمعاصرة»، من خلال مسيرات تجوب أحياء الدائرة وأسواقها للتعريف به وببرنامجه الانتخابي في مقابل 100 درهم (نحو 11 دولاراً) يومياً. ومع كل استحقاق انتخابي في البلاد، يختار آلاف الشباب في مختلف المدن العمل في الدعاية الانتخابية، من أجل جني بعض المال الذي يتيح لهم تأمين مصاريفهم أو مساعدة أسرهم. ويعمل البعض مع أكثر من حزب ومرشح في وقت واحد من أجل مضاعفة دخله من عمل مؤقت سينتهي مع إعلان نتائج الانتخابات. من جهته، يقول زكرياء الحامدي، الذي يعمل في الحملة الانتخابية لمرشح حزب «الحركة الشعبية» إدريس الستيتي، بدائرة سلا المدينة، لـ «العربي الجديد»: «نعملنا لا يخضع لأي تنظيم أو تأطير. ما يهمني هو ضمان دخل يومي يصل إلى 200 درهم (نحو 22 دولاراً) من خلال عملي مع حزبين مختلفين». يضيف: «ما يروقني عن أن لا شيء يمنعني من العمل مع أكثر من حزب ومرشح في وقت واحد». ويشير إلى أن موسم الانتخابات يشكل فرصة للأشخاص العاطلين عن العمل لتأمين بعض المال وأحياناً مضاعفة الأرباح، وإن كان العمل تشوبه مخاطر أحياناً من جراء تبادل الاعتداءات بين الشباب العاملين في الحملات الانتخابية المختلفة. وشهدت الأيام الأولى للحملة الانتخابية، التي تنتهي منتصف ليل اليوم، أعمال عنف في العديد من الدوائر الانتخابية، كما هو الحال في ضواحي مدينة الدار البيضاء، حيث تعرض عدد من مرشحي حزب «الأصالة والمعاصرة» للرشق بالحجارة من قبل مناصرين لحملة حزب «التجمع الوطني للأحرار». وأثار الحادث ردود فعل رافضة ومطالبة بفتح تحقيق في الحادث من قبل قيادة «الأصالة والمعاصرة» وهيئات سياسية أخرى، والتدخل فوراً لحماية مرشحي الحزب ومتابعة كل المتورطين. حادث ضواحي الدار البيضاء ليس الوحيد، إذ سجلت حوادث مماثلة في مناطق أخرى من المملكة. وشهدت مدينة بني ملال (وسط المغرب) أخيراً مواجهات دامية بين مشاركين في الحملة الانتخابية لحزبي «الأصالة والمعاصرة» و«الحركة الشعبية»(مشارك في الحكومة)، ما أدى إلى إصابة نحو 40 مشاركاً، إصابة أحدهم خطيرة.

> يعمل البعض مع أكثر من حزب في وقت واحد لمضاعفة دخله

وتعيد أحداث العنف الحديث عمّن باتوا يُعرفون في المغرب بـ «البلطجية»، أي الشباب من أصحاب السوابق، الذين يلجأ إليهم عدد من المرشحين في الانتخابات خلال تحركاتهم الانتخابية، وخصوصاً في الأحياء الشعبية والمناطق الريفية، إذ يوفرون لهم الحماية الجسدية خلال تنقلاتهم بين الدوائر، كما يتولون تأمين حملاتهم وعدم تعرضها لأي اختراق وتدخل من العاملين في صفوف الحملات المنافسة في مقابل الحصول على مبلغ مالي يومي متفق عليه بين الطرفين كما يلعب «البلطجية» دوراً في استقطاب الناخبين وتوزيع المناشير الانتخابية، ويعملون كوسطاء لتقديم المال إلى الناخبين أو ترهيبهم في بعض الحالات.

ومنذ انطلاق الحملة الانتخابية تمهيداً ليوم الانتخابات غداً الأربعاء، يواصل وكيل لائحة تحالف فيدرالية اليسار الديمقراطي (يتالف من حزبي الطليعة الاشتراكي الديمقراطي والمؤتمر الوطني الاتحادي)، حملته الانتخابية في مختلف أحياء المدينة، بمؤازرة عشرات المتطوعين المنتمين إلى التحالف. ويتوزع المتطوعون في حملة مرشح «فيدرالية اليسار الديمقراطي» إلى مجموعات تتنقل بين أزقة وأحياء وأسواق منطقة تابريكت وبطانة وأحياء الرحمة وسيدي موسى والسلام وباقي أحياء الدائرة الانتخابية، لتعريف الناخبين بالبرنامج الانتخابي لمرشحهم، ومحاولة إقناعهم بأنّ «صوتهم لا يقبل المتاجرة، وأنه طريق لمغرب آخر ممكن... مغرب الكرامة والعدالة الاجتماعية والحقوق والحريات».

مناصرون لحزب «الأصالة والمعاصرة» (فاضل سنا/ فرانس برس)

العراق: النوم على السطوح «لذة مستحيلة»

زالت منذ زمن لذة النوم على سطوح المنازل صيفاً في العراق. وانكفأ المواطنون الى الداخل لتجنب مخاطر الرصاص الطائش، ودخان المحركات وضجيجها

بغداد ـ **كرم سعدي**

اندثرت في مدن العراق اليوم عادة النوم القديمة فوق سطح المنزل خلال فصل الصيف، هجرها السكان لأسباب عدة، أهمها التلوث والضجة الناتجة من مولدات الكهرباء الخاصة التي تعوّض انقطاع كهرباء الدولة، إضافة إلى الخوف من سقوط مقذوفات نارية، في ظل انتشار ظاهرة الرمي العشوائي في البلاد. يُعرف العراق بأجوائه الحارة والجافة في فصل الصيف، والتي جعلت عادة النوم فوق سطوح المنازل حلاً مثالياً حين يحل الليل. وكان العراقيون يرشون السطوح بالماء عند المغرب، من أجل تلطيف الأجواء استعداداً لنيل قسط من النوم الهانئ. واستمرت هذه العادة حتى مع انتشار الطاقة الكهربائية في البلاد مطلع القرن العشرين، لكنها بدأت تتلاشى قبل أقل من عقدين، حين أضطرت عائلات إلى التخلي عنها بسبب مخاطر أمنية وصحية. يروي الكاتب والباحث في التراث العراقي، جاسم الحسيني، لـ«العربي الجديد»، أن «مدن العراق وبينها العاصمة بغداد كانت حتى وقت قريب محاطة ببساتين وحقول زراعية خضراء، وتتميز غالبيتها بوجود حديقة تزرع فيها أشجار وورود، ما يخفف من حدة حرارة الصيف، ويلطف الأجواء مع انتشار رائحة النباتات والزهور، ما يجعل النوم على سطح المنزل في ليل الصيف هانئاً ومحبباً». يضيف: «حتى خلال تمتع منازل العراقيين بوجود كهرباء الدولة بلا انقطاع، وتزويدها بأجهزة تكييف للتبريد، كان العراقيون يفضلون النوم فوق سطوح منازلهم، لأنه يخلق شعوراً جميلاً لديهم لا يمكن وصفه، ولأنهم يعتقدون بأنه يمنحهم صحة أفضل وسط نسمات الهواء الطبيعي، وليس الهواء البارد الاصطناعي الذي تولّده أجهزة التكييف الكهربائية». ويربط الحسيني أسباب زوال هذه العادة المحببة «بالتغييرات التي طرأت على العراق في ظل أزماته الأمنية والاقتصادية المتعاقبة منذ أكثر من 17 عاماً، والتي دفعت المواطنين إلى التخلي عن الزراعة، ما حتم جفاف البساتين والمزارع، وصولاً إلى تحويل عدد كبير منها إلى أحياء سكنية. يضاف إلى ذلك تغيّر تصاميم بناء البيوت من تلك الكبيرة والواسعة التي تضم حدائق وسطوحاً لا تقل مساحة الواحد منها عن مائة متر، إلى صغيرة الحجم التي لا تتجاوز مساحتها 60 متراً، وتضم سطوحاً بمساحة 20 متراً تفتقد أيضاً إمكان الحصول على هواء منعش بسبب تقارب المنازل وارتفاع الأسيجة».

ويقول فائز الغرباوي لدى إجابته على أسئلة وجهها أحفاده له عن أسباب التخلي عن عادة النوم على السطح، والتي يروي لهم حكايات قديمة عنها: «لا أمان في السماء». ويوضح، في حديثه لـ«العربي الجديد»: «لم تعد السماء آمنة بسبب إطلاق النار العشوائي الذي بات عادة منتشرة في عموم العراق، في ظل تزايد امتلاك الناس للسلاح، وعدم تطبيق القوانين الرادعة التي تمنع هذه الممارسة». ويعتبر أن إطلاق النار في الهواء عادة قديمة ترافق مناسبات خاصة في القرى، لكنها خضعت لقيود كبيرة قبل نحو عقدين، حين فرضت الدولة غرامات مشددة على ممارسيها، ما أدى إلى اختفائها خصوصاً في المدن. ويبدي الغرباوي عدم استعداده لفقدان فرد من أسرته، «فصحيح أن بيتي كبير وواسع ويتضمن سطحاً بمساحة 160 متراً، لكن إطلاق الرصاص العشوائي يمارس باستمرار، وأشاهد دائماً عبارات نارية تسقط من السماء على سطح المنزل، وأغرف كثيرين اصيبوا برصاصات سقطت عليهم خلال نومهم على سطوح منازلهم».

> ادخنة المولدات وهديرها المزعج تجعل النوم على سطح المنزل مستحيلاً

واللافت أن وزارة الداخلية أعلنت، مطلع العام الجاري، تنفيذ حملة كبيرة لملاحقة مطلقي الأعيرة النارية عشوائياً في كل المحافظات. وتعهدت الوزارة بـ«تقديم كل من يعبث بأمن المواطنين ويروّعهم بلا ذنب إلى القضاء كي ينال الجزاء العادل».

وفيما يعتبر مواطنون كثر أن الضجيج والتلوث اللذين تتسبب بهما مولدات الكهرباء الخاصة أحد أبرز الأسباب التي تجبر المواطنين على التخلي عن عادة النوم على سطوح المنازل. تقول إيثار زايد (39 عاماً) لـ«العربي الجديد» إن أولادها الصغار يعانون من حساسية شديدة وضيق في التنفس إذا استنشقوا أدخنة ناتجة من احتراق وقود. وتنتشر هذه الأدخنة في سماء مدن العراق نتيجة استخدام عدد هائل من مولدات الكهرباء لتعويض النقص القديم والمستمر في ساعات التغذية بالكهرباء التي توفرها المؤسسات الحكومية للسكان.

ويقدر خبير الطاقة المقيم في واشنطن، هاري استيفنان، الذي يشغل منصب باحث في «مركز العراق للطاقة»، عدد مولدات الكهرباء الخاصة المنتشرة في أنحاء البلاد بنحو 4,5 ملايين. ويقول إن «عشرات مولدات الكهرباء تعمل عند الليل، وتتسبب في أدخنة تملأ الأجواء، وهدير مزعج يتعارض مع سكون الليل، ما يجعل النوم الهادئ على سطح المنزل أمراً مستحيلاً».

النوم على السطح مغامرة في العراق (كريس هوندروس/ Getty)